

المقاربة التاريخية لتفسير سلوك صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

**L'approche historique pour expliquer le comportement des décideurs dans
la politique étrangère algérienne**

ط. د. نجيب بصيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة- الجزائر

الملخص:

غداة استقلال الجزائر تولت الشؤون العامة للبلاد حكومة مدعومة من طرف جيش التحرير الوطني الذي أصبح اسمه الجيش الوطني الشعبي، ولم تكن حكومة الاستقلال منفصلة عن التاريخ والارث الحضاري والثقافي للشعب الجزائري، محملة خاصة بإرث ثورة شعبية عملت على اركاع المستعمر الفرنسي واجباره على الجلوس لطاولة المفاوضات ليحجر على الاعتراف باستقلال الجزائر.

ومنذ البدايات الأولى رسمت الدولة الجزائرية المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية التي لم تخرج عن تلك التي آمنت بها الثورة التحريرية وعملت على أساسها، ولم تكن تلك المبادئ وليدة الاستقلال، فقد كانت مخرجات لتاريخ طويل من النضال السياسي للجزائريين ولنضال رجالات الحركة الوطنية الجزائرية والذين بدورهم استمدوها من ثقافة الشعب الجزائري وقيمه ومعتقداته، وقد كانت تعبر عن قناعة راسخة لدى صانع القرار الجزائري.

اختارت حكومة الاستقلال منذ البداية سياسة خارجية تقوم على مبادئ رئيسية هي: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التسوية السلمية لكل النزاعات، سياسة حسن الجوار، حق الشعوب في تقرير مصيرها.

بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية وامام كل التغيرات التي مست الأيديولوجية السياسية للنظام السياسي الجزائري وامام التغيرات التي طرأت على المنطقة المغاربية والهزات التي عرفت نظمها السياسية والاشكاليات الأمنية التي خلفتها وموجات الإرهاب العابر للحدود لا يظہروان تلك العقيدة قد تغيرت وتبدلت.

فما زالت نفس المبادئ تسيّر السياسة الخارجية الجزائرية وما زال صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يتخذ قراراته على أساسها ويعمل جاهدا على ألا يخرج عنها. تبحث هذه الورقة في السعي إلى تسليط الضوء على الإرث التاريخي للشعب الجزائري الذي يستمد منه صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية قيمه في صنع واتخاذ القرار. **كلمات مفتاحية:**

عقيدة سياسية - سياسة خارجية - خلفية تاريخية - متغيرات إقليمية - إشكالات أمنية

Résumé :

A l'aube de l'indépendance de l'Algérie, un gouvernement sur place prend la gestion du pays en mains

Dès le début, l'Etat algérien énonce les principes de base de sa politique étrangère, qui ne s'écartent pas de ceux que la révolution de la libération croit et agit : ils résultent d'une longue histoire de la lutte politique algérienne et de la lutte du mouvement national, Valeurs et croyances.

Dès le début, le gouvernement d'indépendance a choisi une politique étrangère fondée sur les principes fondamentaux de la non-ingérence dans les affaires intérieures des États, le règlement pacifique de tous les différends, la politique de bon voisinage, le droit des peuples à l'autodétermination.

Cet article cherche à éclaircir l'héritage historique du peuple algérien, dont les décideurs de la politique étrangère algérienne tirent leurs valeurs dans la prise de décision dans la politique étrangère.

Mots-clés:

Doctrines politiques - Politique étrangère - Historique - Variables régionales - Problèmes de sécurité

مقدمة:

جاءت حكومة الاستقلال الجزائرية إلى الحكم محملة بإرث تاريخي لثورة قامت من أجل نصرة المستضعفين ومقارعة الجبابة والمستدمرين وكان لهذا الإرث أثره البين على توجهات الدبلوماسية الجزائرية وعلى صناعة سياستها الخارجية، فقد رافعت منذ البداية من أجل نظام عالمي يدافع عن سيادة الدول وحقوقها في تقرير مصيرها، وفي هذا الاتجاه حشدت جهودها الدبلوماسية لإسماع صوت ثورتها وصوت حقوق العالم الثالث، فكانت بمثابة راعي حقوق الدول النامية وخاصة منها تلك التي مازالت تزخر تحت نير الاستعمار من أجل أن تنال استقلالها وأن تعطى لشعوبها الحرية الكاملة في تقرير مصيرها.

وفي جهودها هذه ومرافعاتها لصالح هذه المبادئ كانت الدبلوماسية الجزائرية تستند الى مرجعية تاريخية وكانت تلك المبادئ هي مخرجات لتاريخ طويل من النضال الطويل للجزائريين، فقد شكلت تلك المرجعية العقيدة السياسية للسياسة الخارجية الجزائرية مستمدة من عمق نضالها وخاصة من عمق المحطات الكبرى للثورة الجزائرية وقد اكسبها هذا العمق سمات واضحة ظلت وفيه لها وقد تحول هذا النهج الى عقيدة استمد منها صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية قدرات دبلوماسية صنعت منها الكثير من المواقف الشجاعة والتي جعلتها صانعة لحراك دولي، وصانعة لمجد وعز الدبلوماسية الجزائرية خاصة في عهدين، عهد سنوات السبعينات من القرن الماضي والعهد الثاني نهاية سنوات التسعينات من القرن الماضي وبداية الالفية الثالثة وهي البداية للخروج من العزلة التي فرضتها تلك المؤسسة الوطنية التي عرفتها البلد.

مبادئ السياسة الخارجية واضحة وبسيطة لا غموض ولا تحايل فيها، فقد اتسمت بنفس السمات تقريبا وثبات مبادئها ولم تتغير وتتبدل رغم تغير الرؤساء حتى وان اختلفت الأساليب واللهجات تبعا لظروف ووفقا لمبدأ تحقيق المصلحة الوطنية وكانت دائما تراعي السياقات الدولية.

هذا الثبات هو الذي جلب للجزائر الكثير من المتاعب خاصة في مواجهة التحديات الجديدة التي أملت بالمنطقة متمثلة في التغيرات السياسية في دول الجوار والتهديدات الأمنية المستجدة حيث بقيت الجزائر محافظة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ حسن الجوار والمناداة بحل النزاعات بالطرق السلمية.

ومن هنا فإن الإشكالية التي تواجهنا في هذا الموضوع تتمثل في: ما مدى التزام صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية بالعقيدة السياسية التاريخية للحركة الوطنية والثورة الجزائرية والقيم التي يعتنقها الشعب الجزائري؟.

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية يمكن حصرها في:

- ما هي تلك العقيدة التي استندت اليها السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع المواقف الدولية والمستجدات الإقليمية؟

- وما مدى التزامها بتلك المبادئ في مواجهة التحديات الإقليمية والتغيرات الحاصلة بالمنطقة؟
ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة وما تفرعا عنها من أسئلة يتم صياغة المحاور التالية:

- البعد التاريخي للديبلوماسية الجزائرية
- البعد الثقافي الهوياتي في السياسة الخارجية الجزائرية
- تشكل السمات الأساسية لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية
- السياسة الخارجية الجزائرية في مواجهة المتغيرات الإقليمية الراهنة

البعد التاريخي للديبلوماسية الجزائرية:

لم تكن السياسة الخارجية الجزائرية وليدة عهد الاستقلال ولا وليدة مرحلة حرب التحرير الوطني، بل إنها تمتد بعيدا في التاريخ وتستمد هويتها من هذا التاريخ، فقد عرفت حراكا ونشاطا ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر.

لقد استخدم مصطلح الديبلوماسية عوض السياسة الخارجية بسبب ان الكثير من الباحثين والمؤرخين يذكرون وان الفترة المذكورة لم يكن للجزائريين نشاطات واضحة ترقى الى مستوى السياسة الخارجية وعليه فإن مصطلح الديبلوماسية هو الوصف الأقرب لتلك النشاطات، وهذا راجع لافتقار تلك النشاطات لمقومات وشروط صفة السياسة الخارجية خاصة تلك العلاقات التي كانت تجمع الجزائريين بالأوروبيين¹

بدأ هذا النشاط الديبلوماسي الجزائري منذ الإعلان الرسمي لقيام الدولة الجزائرية عام 1518 عندما اجتمع أعيان مدينة الجزائر مع الأخوين خير الدين وعروج بربروس، ووقتها تولى خير الدين رئاسة الدولة الجزائرية وعمل على تمتين العلاقات مع الدولة العثمانية ومع الدول الأوروبية²

وفي الفترة التي سبقت الاستعمار الفرنسي للجزائر كانت للدولة الجزائرية نشاطات ديبلوماسية باعتراف دول أوروبية كثيرة بهذه الدولة واعترافها لها بسيادتها على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط³، ونتج عن هذا الاعتراف الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات

وإقامة علاقات دبلوماسية مع الكثير من الدول فعلى سبيل المثال طلبت الولايات المتحدة الأمريكية في فيفري من سنة 1792 من الجزائر إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية. كما اتصف النشاط الدبلوماسي الجزائري وقتها مع فرنسا بالندية، بل أن فرنسا وبقيادة الملك هنري الرابع طلبت مساعدة الجزائر في تحرير مدينة مرسيليا من أيدي الاسبان عام 1595⁴.

باحتيال الجزائر من طرف فرنسا وسقوط الدولة الجزائرية غاب النشاط الدبلوماسي الجزائري وعوض بنشاطات خارجية من طرف شخصيات وطنية وبمبادرات شخصية وبلقاءات على المستوى الدولي من طرف الهيئات والأحزاب والجمعيات الجزائرية، ويمكن تصنيفها فيما يأتي:

1. نشاطات الأمير عبد القادر الجزائري الدبلوماسية:

قام الأمير عبد القادر الجزائري بمساعي ونشاطات يمكن أن ترقى الى سياسة خارجية بناء على أن الأمير كان يقود دولة معترف بها من طرف العديد من الدول، فقد تعامل مع السلطان المغربي على هذا الأساس خاصة فيما يتعلق بالتزود بالأسلحة والذخائر الحربية "التي تأتي من مختلف المصادر الى جبل طارق ومن هناك الى تطوان بطريق البحر ثم تنقل على ظهور البغال والحمير بمساعدة السلطات المغربية الى غرب الجزائر"⁵

لقد كانت كل تحركات الأمير تندرج تحت هدف واحد وهو إيجاد طريق للتموين بالأسلحة والذخائر وفك الحصار عن دولته واسماع صوت الشعب الجزائري للرأي العام العالمي من اجل مواجهة الاحتلال الفرنسي.

ونفس الأمر عمل عليه حمدان خوجة الذي تواجد بفرنسا أواخر سنة 1833 الذي عرف عنه نشاط كبير في التعريف بالقضية الجزائرية لدى الرأي العام والمعارضة الفرنسية، حيث قدم عريضة الى وزير الحربية الفرنسي سولت بتاريخ 1833/06/03 تضمن 18 شكاية عدد فيها المظالم التي ارتكبتها الإدارة الفرنسية ضد الجزائريين⁶.

2. ديبلوماسية الحركة الوطنية:

تنوعت نشاطات الحركة الوطنية بتنوع اتجاهاتها السياسية والفكرية والأيدولوجية ويمكن حصرها في الآتي:

1.2- نشاط حركة الاندماجين: والبداية مع الأمير خالد الذي تعلم في المدارس الفرنسية ولاحظ ذلك الفرق بين الأقليات الأوروبية والجزائريين في التمتع بالحقوق فقام "بالاتصال بأطراف دولية، حيث قام بخطوة جريئة عندما شارك إخوانه التونسيين في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان بباريس، وطالب بتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ دون التخلي عن هويتهم العربية والاسلامية"⁷

وفي هذا الاتجاه كذلك، شارك الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وهو حزب سياسي أسسه فرحات عباس مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالمؤتمر المضاد للإمبريالية لشعوب آسيا وأفريقيا، وقام فرحات عباس في عام 1950 بمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بإعانة الشعوب المضطهدة في القضاء على الاستعمار⁸

2.2- نشاطات الإصلاحيين: يظهر التلميح الصريح لمثل هذا النشاط الخارجي من خلال التعريف الذي قدمه الشيخ البشير الإبراهيمي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقوله: "ان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حررت العقول وصقلت الأفكار وأيقظت المشاعر...وهذا لإنقاذ الشعب الجزائري وتقوية وتثبيت مقوماته الحضارية ولم تكتفي الجمعية بذلك فقط بل تجاوزته الى إقامة علاقات سياسية مع قوى سياسية داخل الوطن وخارجه"⁹

وقد تمثلت النشاطات الخارجية للجمعية في ارسال الرسائل والبيانات وبعضها من رجالها لحضور المؤتمرات وزيارة الشخصيات العالمية من أجل شرح القضية الجزائرية ومن بينها نذكرانه في سنة 1954 وعندما كان العراق يرأس جامعة الدول العربية أرسل الشيخ البشير الإبراهيمي بيانا لرئيس العراق وقتها فاضل الجمالي ترجاه أن يعرض ذلك البيان على الجامعة العربية والذي شرح فيه حالة الجزائر والجزائريين¹⁰.

كما شاركت الجمعية في الكثير من المؤتمرات الدولية والعالمية منها:

- المؤتمر الإسلامي المنعقد بجنيف 1931
- المؤتمر من اجل الوحدة العربية بالقدس 1931
- مؤتمر جينيف 1935
- مؤتمر القاهرة 1938

وخلال هذه المؤتمرات رافعت الجمعية لصالح قضية تحرير الشعوب من نير الاستعمار¹¹

3.2- نشاطات الاستقلاليين الدبلوماسية: النشاطات الخارجية التي قام بها كل من نجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية تمثلت خاصة في النضال من اجل الاستقلال فقد كان الهدف الاساسي لحزب شمال افريقيا بقيادة مصالي الحاج هو استقلال تونس والجزائر والمغرب¹²

وشارك نجم شمال افريقيا في عدة مؤتمرات ولقاءات عالمية من بينها المؤتمر المناهض للاستعمار، الذي كان أكبر حدث عالمي في ذلك الوقت الذي يجتمع فيه ممثلو الشعوب المستضعفة للتنديد بما تقوم به الدول القوية من اعمال وافعال جائرة¹³.

من جهة أخرى قام حزب الشعب الجزائري بإعداد ملف كامل عن الجزائر شاملا الجوانب الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والجغرافية والإدارية للتعريف بالقضية الجزائرية....وقدمه للجامعة العربية¹⁴

وكان لهذا الحزب ممثلين عنه في بعض المنظمات الإقليمية، فقد كان كل من محمد خيضر والشاذلي المكي ممثلين عن الحزب بمكتب المغرب العربي للجامعة العربية¹⁵.

لقد كان للحركة الوطنية العديد من النشاطات التي وصفناها بالدبلوماسية بمختلف توجهاتها والتي كانت تصب تقريبا كلها في خانة واحدة وهي نقل معاناة الشعب الجزائري للرأي العام العالمي والدولي وقد اتسمت بسمات عامة يمكن اجمالها فيما يلي:

- قوة الطرح والشجاعة في المواقف
- السعي للاستقلال و اظهار شخصية الجزائريين وهويتهم
- مناهضة الاستعمار
- مناصرة القضايا التحريرية الأخرى

- البعد المغاربي والعربي لنضالات الحركة الوطنية والأمير عبد القادر والحقيقة ان تلك النشاطات والأعمال لا يمكن وصفها بالديبلوماسية للمعنى العلمي والقانوني للمصطلح فقد كانت كلها تفتقر للتأسيس القانوني، ويتفق معظم المؤرخين على أن الميلاد الحقيقي للديبلوماسية الجزائرية كان ابتداء من سنة 1945 وقد تكون الفترة الممتدة ما بين 1945 و1954 هي الانطلاقة الفعلية للديبلوماسية الجزائرية بمفهومها المتعارف عليه عالمياً¹⁶

البعد الثقافي الهوياتي في السياسة الخارجية الجزائرية:

المتعارف عليه في صناعة السياسة الخارجية أن قيم صانع القرار في السياسة الخارجية تؤثر في تقرير نمط سلوكه الخارجي وتمثل تلك القيم حصيله عوامل عديدة ومتنوعة منها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذا ما ذهب اليه لويد جونسون بقوله: "ينبغي النسق العقيدي الوطني على المعتقدات الإيديولوجية والتقاليد التاريخية والتصورات المجتمعية"¹⁷.

ومن خلال موضوعنا سنحاول التركيز على القيم الثقافية التاريخية التي أثرت على الصياغة النهائية لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية والتي ظهرت في برنامج طرابلس 1962 وكذلك في مختلف الدساتير الجزائرية، ومعرف لدى الكثيرون فإن الثقافة خاصة منها السياسية هي احد المحددات التي تبنى عليها السياسة الخارجية وهي تمثل ذلك "البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي.. كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية"

والذي نعني به هنا بالثقافة السياسية هو ذلك التصور العام للمجتمع في التعامل مع المواقف الخارجية ويمكن ايجاز تصورات المجتمع الجزائري لكيفية التعامل مع المواقف الخارجية والتي تتطابق الى حد كبير مع تلك المبادئ التي تتعامل على أساسها السياسة الخارجية الجزائرية:

- عدم التدخلات الخارجية (أو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول): في التصور الجمعي للمجتمع الجزائري الذي عانى كثيرا من ويلات الاستعمار يعتبر وان

التدخل الخارجي يعني معاناة والم وتضييق وتكبير للحرية وهو بمثابة تجربة اليمية مريرة وعليه فهو يعتبر وان أي تدخل خارجي مرفوض ويجب ان لا يتكرر في أي بقعة من العالم ولهذا يرفض الشعب الجزائري ارسال جنود من الجيش الجزائري خارج الحدود الجزائرية مهما كانت المهمة الموكلة اليه فتواجد جيش أجنبي على ارض غير ارضه يعني احتلال ويعني تدخل في شؤون الغير

- مناصرة قضايا التحرر ومعاداة الاستعمار: ولكن هذا التدخل سيكون محببا لدى الشعب الجزائري في عموميه عندما يتعلق الامر بمناصرة المظلوم المسلم وهذا نابع من عقيدته الإسلامية، كما حدث مع ارسال الجيش الجزائري لمحاربة جيوش الصهاينة على ارض فلسطين ومناصرة الجيش المصري في ذلك، بينما رفض أن يرسل الجيش الجزائري لمحاربة العراق سنوات التسعينات.

وهذا نلمسه في تصريحات المسؤول الأول الجزائري أواخر التسعينات السيد عبد العزيز بوتفليقة في كلمة له بمعهد الدراسات السياسية بميلانو بإيطاليا بتاريخ 1999/11/17 عندما قال: "لكون الجزائر قد خاضت حربا قاسية لتنتزع حقها في تقرير المصير، فإنها كرست سياستها الخارجية من اجل إعطاء هذا الحق لجميع الشعوب المكافحة بما في ذلك الصحراء الغربية"¹⁸

وفي تصريح للرئيس الراحل هواري بومدين في 19 حزيران 1975 قال: "أننا نؤكد من جديد أن الجزائر ليس لها أطماع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء الغربية... لكنها أيضا لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها

السياسية، ومن حقها أن تنادي بمبدأ تقرير المصير... ولن نكون ضد الأمم المتحدة"¹⁹.

- مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى القوة: وهذا يتجلى في المثل العليا للإسلام الذي يستمد منه المجتمع الجزائري هويته وقيمه وثقافته، فالصلح بين الناس يعتبر في نظر الإسلام افضل من الصلاة والصيام مصداقا لقول الله عز شأنه: "وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَاقْتُلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا

بِالْعَدْلِ وَأَقْسَطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ* إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ
وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ"²⁰

وتجلى هذا في الكثير من التدخلات الجزائرية التي عملت جاهدة على حل الخلافات بالحوار والجلوس الى طاولة المفاوضات فمن الصلح الذي رعته الجزائر بقيادة الراحل هوارى بومدين بين إيران والعراق الى الحوار الذي يتم بين الفرقاء الليبيين على ارض الجزائر وبمساعدة منها.

- سياسة حسن الجوار: ثقافة الشعب الجزائري قائمة على الاحسان للجار وعدم اذيته أو التسبب في ذلك وهذا انطلقا من قيم الإسلام حيث أن حقوق الجار على الجار تشبه حقوق الارحام فقد ربط الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم الايمان باكرام الجار ونفى عمن يؤذي جاره الايمان حيث يقول صلى الله عليه وسلم: " وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ قِيلَ وَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقِهِ"²¹ وتتجلى مخرجات السياسة الخارجية الجزائرية في تعاطيها مع الشأن المغاربي حيث يظهر جليا البعد المغاربي للحركات الوطنية فقد كانت حركة نجم شمال افريقيا من الموقعين على بيان طنجة سنة 1958 والذي يدعو الى العمل على توحيد الجهود المغاربية في وجه الاستعمار الفرنسي، كما يظهر في التعاطي الجزائري مع الشأن المغاربي وهذا في تصريحات المسؤولين الجزائريين "هناك سنة قوامها الحوار والتشاور السياسي بين قادة الدول المغاربية تترجم إرادتهما لمشاركة في إقامة جو من الاستقرار والثقة وهذا ما تعكسه معاهدات الأخوة وحسن الجوار المبرمة بين الجزائر وهذه الدول والتي تدعمها آليات التعاون والتبادل في شتى المجالات كالطاقة والموارد المائية والفلحة والموارد البشرية وفي هذا الإطار شهدت علاقات الجزائر مع تونس وليبيا وموريتانيا تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة تجسد من خلال الاجتماعات الدورية التي عقدتها اللجان القطاعية للتعاون الثنائي والزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين والخبراء في مختلف القطاعات"²².

تشكل السمات الأساسية لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

لقد كانت نضالات رجال الحركة الوطنية وكوادرها هي الأساس الذي بنيت عليه دبلوماسية الثورة التحريرية وهي الأساس الذي عملت على أساسه لشرح اهداف الثورة ومبادئها، وكما مر معنا فقد خبر أولئك الرجال تفاصيل العمل الدبلوماسي وخبروا معه كيف تكون النضالات الدبلوماسية، فوظفوا رصديهم ذلك لصالح الثورة ، " كل الرجال الذين قادوا العمل الدبلوماسي خلال الثورة هم كوادرها الحركة الوطنية ومعظمهم من الجيل الذي عزز صفوف الحركة الوطنية باندلاع الحرب العالمية الثانية وتكونوا في صفوفها، فالإطارات التي تولت العمل في البعثات الدبلوماسية الجزائرية كانت تلقت تكوينا سياسيا نضاليا أهلها لاستيعاب العلاقات الدولية وموازيتها"²³

وكان مؤتمر طرابلس من عام 1962 بمثابة المحطة الأخيرة الذي تمت فيها الصيغة النهائية لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية والتي ستكون بمثابة دليل الدبلوماسية الجزائرية لحد الساعة تقريبا، ويعد مؤتمر طرابلس القاعدة الأساسية التي انطلقت منها السياسة الخارجية الجزائرية.

انعقد مؤتمر طرابلس بين 27 ماي و04 جوان 1962 في طرابلس عاصمة ليبيا، وصدر عنه بيان طرابلس يوم 19 جوان 1962 ويعرف كذلك باسم برنامج طرابلس، وضم الاختيارات الكبرى التي ستواجه الدولة الجزائرية الجديدة وهي:

- الاختيارات السياسية
- الاختيارات الاقتصادية
- الاختيارات الاجتماعية
- الاختيارات الثقافية

وفي الاختيارات السياسية يتحدث البرنامج عن المبادئ التي ستحكم السياسة الخارجية التي ستنتهجها الدولة الجزائرية معتبرا إياها على أنها الوسيلة الثالثة التي سيتم بها إنجاز الثورة الديمقراطية الشعبية وواصفا هذه السياسة على أنها عامل أساسي في تدعيم الاستقلال الوطني وبلورة الشخصية الجزائرية.

تتمحور السياسة الخارجية الجزائرية من منظور برنامج طرابلس في المبادئ العامة الثابتة أبرزها:

1. مناهضة الاستعمار والامبريالية: وهذا المبدأ مستمد من تاريخ الحركة الوطنية التي كانت نشاطاتها وتحركاتها الدبلوماسية تتمحور حوله بمختلف توجهاتها حتى تلك الحركات التي توصف بأنها اندماجية ويقوم هذا المبدأ على مجموعة من التوجهات:

- 1.1- التضامن مع حركات التحرير في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية
- 1.2- التعاون مع البلدان الاشتراكية على اعتبار ان نهج الدولة الجزائرية هو نهج اشتراكي
- 1.3- دعم حركة عدم الانحياز الإيجابي
- 1.4- تدعيم التحالف مع البلدان التي نجحت في بناء استقلالها الوطني وتحتررت من السيطرة الأجنبية²⁴

2. دعم حركات التحرير: لقد كانت الحرب التحريرية عاملا مهما في القضاء على بؤر الاستعمار في القارة الافريقية وآسيا وشعرت الجزائر أن من واجبها التضامن الفعال ضد كل اشكال الاستعمار أينما وجد وعليها توسيع جبهة النضال ضد الاستعمار لتدعيم حركات الوحدة²⁵

3. مساندة حركة النضال من اجل الوحدة:
4. النضال من اجل التعاون الدولي: من وجهة نظر برنامج طرابلس فإن دعم الروابط التعاونية مع كل بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبلدان الاشتراكية وإقامة علاقات على أساس المساواة والاحترام المتبادل من شأنه أن يساعد الجزائر في العمل على القيام بمسؤوليتها على الصعيد الدولي والاسهام من التخفيف من حدة التوترات ومقاومة السباق نحو التسلح والتجارب النووية والعمل على تصفية الاستعمار والاحلاف العسكرية²⁶.

هذه المبادئ العامة التي جاء بها برنامج طرابلس 1962 لم تكن وليدة تلك اللحظة الراهنة بل هي امتداد طبيعي لمرجعيات عمل تعبر عن طبيعة الشعب الجزائري وطموحاته في السلم والحرية والكرامة، فقد كانت بصمة نضالات الحركة الوطنية بكل توجهاتها واضحة في بلورة هذه المبادئ وكان بيان أول نوفمبر 1954 والذي اعتبر كدستور للثورة يحمل تقريبا نفس الأفكار من حيث العمل على مقاومة الاستعمار ومحاربته ولتجعل من قضية تصفية الاستعمار قضية عادلة ولتعمم مبدأ تقرير المصير ليصبح حق جميع الشعوب في التحرر من ربقة الاستعمار وهذا انسجاما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

لقد اتضحت هذه المبادئ جلية واضحة في كل دساتير الجمهورية الجزائرية، ففي دستور 1976 تم دمج مبادئ عدم الانحياز وعدم التدخل خارج التراب الجزائري، كما أنه ومن خلال المفاهيم والتنظيم وكيفية التنفيذ فقد كانت السياسة الخارجية الجزائرية هي جزء من ثلاثة فضاءات الفضاء المغاربي والعربي والافريقي ليُدْرَج فيما بعد فضاء البحر الأبيض المتوسط، وكلها فضاءات تعني في مجملها التعاون والاحترام المتبادل والعمل سويا على خلق فضاءات للسلم والتعاون في كل المجالات بما يخدم الشعوب والاستقرار.

السياسة الخارجية الجزائرية في مواجهة المتغيرات الإقليمية الراهنة:

اختلفت الآراء حول أداء السياسة الخارجية الجزائرية في مواجهة تلك الانتفاضات او الثورات على حد تعبير البعض التي اجتاحت المنطقة بين مؤيد لها ومعارض وبشدة ومنتقد لها وفي كل الأحوال فلكل حجته ومبرراته ولكن ذلك الأداء اتسم بثبات تلك المبادئ التي كثيرا ما نادى بها الجزائر في سياستها الخارجية وعملت على أساسها في عمومها، وهذا في حد ذاته انتصار للدبلوماسية الجزائرية.

لقد كانت تلك المبادئ العامة التي بنيت عليها السياسة الخارجية الجزائرية مستمدة من وثائق الجمهورية الجزائرية منذ اعلان بيان أول نوفمبر الى مؤتمر الصومام الى مخرجات برنامج طرابلس 1962، فهل تم احترامها امام التغيرات الإقليمية التي عرفت المنطقة المغاربية منذ سنة 2011؟

- البعد الوطني الداخلي:

ان الهم الأول لصانع السياسة الخارجية الجزائري هو الحفاظ على وحدة التراب الوطني من أي تدخل خارجي او اعتداء

فالسياسة الخارجية الجزائرية بوصفها امتدادا طبيعيا للسياسة الداخلية التي سطرته ثورة نوفمبر، تخدم المصالح العليا للشعب الجزائري وعلى هذا الأساس تضع في مقدمة أولوياتها ضمان الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة²⁷، وتجلّى هذا في التعاطي مع تلك المتغيرات بحيث شكل تدخل حلف الناتو في ليبيا تهديدا للمنطقة برمتها، وقد اثار هذا التدخل حفيظة الجزائر خاصة مع عسكرة المجتمع الليبي والتواجد العسكري الأجنبي على الأرض الليبية والتي تمتد حدودها مع الجزائر على مسافة 980 كلم ويمكن للوضع غير المستقر في هذا البلد أن يهدد الاستقرار بالمنطقة كلها وبالتالي تخوف الجزائر من تسرب الاضطرابات الى أراضيها فواجهت الجزائر هذا بالحياد السلبي المتمثل في الصمت عما يجري وبإجراءات عملية تمثلت في تقديم المساعدة لتونس ولإجراء حوارات مع القادة الجدد للليبيا، "يمكن للثورات العربية أن تمثل تهديدا للوضع الإقليمي، ومع تفاقم حالة عدم الاستقرار فإن الجزائر يمكن أن تفقد موقعها كعامل استقرار في المنطقة. وهو ما دفعها إلى التعجيل باتخاذ إجراءات للحد من الأخطار الداهمة، من قبيل تقديم بعض المساعدات المالية إلى تونس وعرض مساعدتها على ليبيا لتأمين حدودهما المشتركة"²⁸.

- الحساسية المفرطة تجاه التدخلات الأجنبية:

اعتبرت الجزائر ان ما يجري هو فرض لخيارات بالقوة واعتبرت ان الديمقراطية المفروضة من الخارج تمثل خطرا على المنطقة برمتها، وهذا ما لوحظ وأن الجزائر لم تتعاطى إيجابيا مع أي مبادرة غربية بشأن ما يجري بالمنطقة وكذلك كان موقفها في الجامعة العربية.

- حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية:

وهذا ما تجلّى في الموقف الجزائري العام معتبرة أن ما يجري هو شأن داخلي وبالتالي الحياد ولكنه ليس الحياد السلبي ولكنه الحياد الإيجابي الذي يعني التفاعل مع ما يحدث بالوساطة والدعوة الى الحوار "وفي ظل الإفرازات الخطيرة التي تشهدها دول الجوار ومنطقة

الساحل، سعت الجزائر إلى تطوير المنحى السلبي للأحداث وتدارك الأمور التي وصلت إلى درجة كبيرة من التعقيد من خلال تبني خيار المصالحة وعقد جلسات الحوار بين الأطراف المتنازعة، استنادا إلى تجاربها الناجحة والمتعددة في هذا المجال²⁹

وبالرجوع إلى الأزمات السورية والكيفية التي تعاطت معها السياسة الخارجية الجزائرية يتوضح لنا مدى ثبات مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في التعاطي مع الشأن الداخلي للدول واحترامها للمواثيق الدولية وهذا ما يلاحظ من خلال تميز الموقف الجزائري منذ بداية الأزمة السورية بالحدز الشديد ومعارضة التدخل في الشؤون الداخلية للدولة السورية وهذا احتراماً لأعراف العمل العربي المشترك وميثاق الجامعة العربية التي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، ثم سعت فيما بعد إلى تطوير مسعاها من أجل حل سلمي للأزمة وذلك بدعوتها إلى العمل على إيجاد الحل السلمي ودرء المزيد من المخاطر وبالتالي الحفاظ على الدولة السورية، "ولعل مرد ذلك حسب البعض إلى تاريخ الجزائر الذي يأبى التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جهة وطبيعة الأوضاع المعقدة في سوريا من جهة أخرى والتي توحى بوجود مؤامرة وتخطيط مسبق لضرب استقرار هذه الدولة الشقيقة وتقسيمها إلى دويلات صغيرة . وهو ما ترفضه الجزائر التي عاشت أوضاعاً مماثلة في مرحلة التسعينيات بالإضافة إلى عدم قبولها استمرار أعمال القتل وتشريد المدنيين كما تجلى من خلال مساعدة واستقبال اللاجئين السوريين بالجزائر"³⁰.

هذه بعض الملاحظات حول مدى ثبات مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في مواجهة تلك التغيرات التي حصلت بالمنطقة المغاربية والعربية، وطبعاً لم يكن هذا الثبات غير مواكب لنسق التغيرات الإقليمية والدولية أي أن السياسة الخارجية الجزائرية تجمع بين المصالح والمبادئ وهذا ما يفسره تصريح السيد عبد العزيز بوتفليقة "فالمواقف الدولية تعطيك وزناً معيناً في الوطن العربي ووزناً معيناً في القارة الإفريقية ووزناً في آسيا وأمريكا اللاتينية، فمخاطبة الدول الكبرى تجعلني أشعر بأنني ناطق باسم ثلثي البشرية وبالتالي حاجتك مقضية مباشرة إذن هي سياسة مبادئ ومصالح لكن يراها هكذا من يسيرها، أما الذي يراها فيحسبها مبادئ فقط"³¹.

في الأخير تجدر الإشارة الى أن تعاطي السياسة الخارجية الجزائرية مع احداث ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي قد تميز بمرحلتين ان صح التعبير المرحلة الأولى تميزت بالحياد السلبي والصمت عما يجري وقد عزا البعض هذا الى التخوف الذي أصاب النظام الجزائري من انتقال العدوى عدوى الاضطرابات الاجتماعية والسياسية الى الجزائر والتي ستشكل خطرا داهما على البلد، فقد فسر النظام السياسي الجزائري ان ما يحدث هو عبارة عن حراك داخلي مدعوما خارجيا هدفه اسقاط الأنظمة السياسية بالقوة ولهذا فقد كان تعاطي السياسة الخارجية الجزائرية مع هذه الاحداث غامضا وغير واضح وغير حاسم كذلك.

المرحلة الثانية تميزت هي الأخرى بالتعاطي الإيجابي من طرف السياسة الخارجية الجزائرية مع الاحداث فمع التطورات التي عرفت المنطقة تغير الموقف الجزائري وترجم من خلال خطاب جديد اتسم بالواقعية ويتحدث عن ضرورة احترام الإرادة الشعبية وحقوق الشعوب في تقرير ما يصلح لها، وهذا في حد ذاته هو جمع بين احترام المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية التي تنادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها بيدها وتحديد ما يصلح لها دون تدخل خارجي وبين تكيف مع الواقع الجديد وتطورات الحراك الشعبي.

خاتمة:

ان ما يمكن الخروج به في خاتمة هذه الورقة البحثية هو ضرورة أن تعيد الجزائر تصورها للعلاقات الدولية وبالتالي إعادة النظر في سياستها الخارجية والتي يجب أن تنطلق من سياسة داخلية متوازنة وعادلة ويجب ان يكون الهم الأول للسلطة هو التنمية بأكثر انفتاحا وبمشاركة واسعة فعلية من كل أطراف الشعب الجزائري بكل مكوناته والعمل على تثبيت الهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة العربية والامازيغية والإسلام.

كما أنه من الضروري إعادة النظر في العقيدة السياسية الخاصة بالسياسة الخارجية وكيفية التعاطي مع النسق الدولي والإقليمي الشديد التغير خاصة وان هناك شبه اجماع دولي على الاعتماد على فواعل غير رسمية في ترتيب أوراق المنطقة.

الحراك الشعبي بالمنطقة المغاربية والعربية أعاد ترتيب الأوراق والأدوار في إطار تموضع جيوسياسي وجيواقتصادي جديد وعليه فإن هذا يجعل من الضروري إعادة التفكير في استراتيجية تموضع الجزائر في المنطقة والعالم وهذا انطلاقا من حساب المصلحة الوطنية قبل أي شيء آخر.

ومن الضروري كذلك أن تستمر السياسة الخارجية الجزائرية في تعاطيها مع الشأن الخارجي على أساس تلك المبادئ النبيلة القائمة على الدفاع عن الاستقلال الوطني ورفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي ورفض أي تواجد عسكري على الأرض الجزائرية مهما كان السبب او المبررات ورفض التحالفات العسكرية المضرة بالشعوب واستقرارها والمشاركة الفعالة في الحرب ضد الفقر والجهل والتخلف.

الهوامش:

¹ جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 1994، ص 43-45.

² علي اجقو، المغرب الأوسط من مجتمع القبيلة الى مجتمع الدولة والأمة، ط2، شركة باتينيت، الجزائر، 2002، ص 21.

³ المرجع السابق، ص 7.

⁴ أحمد الخطيب، الثورة الجزائرية، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1985، ص 19.

⁵ عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 90.

⁶ أحمد عميراي، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية 1827-1840، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 1983، ص 99.

⁷ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 210.

⁸ وحدة البحوث والتوثيق، تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص 76.

⁹ كريمة عرعار، دور رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في حشد دعم المشرق العربي للثورة التحريرية، شهادة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2006، ص 16.

¹⁰ أحمد طالب الابراهيمي، آثار الشيخ البشير الابراهيمي مذكورة عن جمعية العلماء الى الجامعة العربية (1952-1954)، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 342.

¹¹ Med teguia, L'algerie en guerre, Alger :OPU, 2007, p36.

-Ali Haroune, Messali Hadj de l'étoile nord-africaine au MNA, Alger :casbah, 2006, p8.

¹³ عمار نجار، مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص 55.

¹⁴ أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط1، دارثالة، الجزائر، 2009، ص 23.

- ¹⁵ المرجع السابق.
- ¹⁶ عمار رخيطة، الحركة الوطنية والتأسيس للديبلوماسية الجزائرية (الديبلوماسية الجزائرية 1830-1962)، ط2، دار هومة، الجزائر، 2007، ص ص 89-90.
- ¹⁷ لويد جنسن، ترمحمد السيد سليم، تفسير السياسة الخارجية، جامعة الملك فهد، الرياض، 1998، ص 107.
- ¹⁸ إبراهيم رماني، الديبلوماسية الجزائرية في الالفية الثالثة، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 2003، ص 348.
- ¹⁹ رياض بوزارب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، ص 93.
- ²⁰ القرآن الكريم سورة الحجرات الآية 9-10.
- ²¹ حديث شريف رواه البخاري في صحيحه.
- ²² عبدالعزيز بوتفليقة، حديث صحفي لجريدة العرب القطرية، الجزائر 13 افريل 200
- ²³ المرجع السابق، ص ص 90-91.
- ²⁴ محمد العربي زيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ج2، دمشق، 1999، ص ص 187-188.
- ²⁵ النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، بيان أول نوفمبر، قرارات الصومام، برنامج طرابلس، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005، ص ص 79-80.
- ²⁶ محمد العربي زيري، المرجع نفسه، ص 189.
- ²⁷ جبهة التحرير الوطني، بيان أول نوفمبر 1954، الأهداف.
- ²⁸ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الثورات العربية، في: www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=87719، 2017/05/20.
- ²⁹ مليكة خلاف، تكريس معالم جديدة في السياسة الخارجية الجزائرية، في: www.el-messa.com/dz، 2017/05/20.
- ³⁰ فوروم مركز الخبر للدراسات الاستراتيجية تحت عنوان "الحل السياسي هو المخرج الوحيد للحرب في سوريا" ليوم 2013/10/9، ص 12.
- ³¹ عبدالعزيز بوتفليقة، ندوة صحفية لزيارة إلى دولة الإمارات، أبوظبي بتاريخ 2000/02/17.